

مركز قطر للمال PMI™

اقتصاد شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة ينطلق بقوة مع تحسّن النشاط التجاري بمستوى غير مسبوق

مؤشر مديري المشتريات يرتفع إلى 58.2 نقطة، ما يمثل ثاني أعلى قراءة مُسجّلة في تاريخ الدراسة

مؤشرا النشاط التجاري والطلبات الجديدة يسجلان نموًا سريعًا

توقعات النشاط التجاري للعام المقبل تشهد تحسّنًا

لمجموعة IHS Markit هو مؤشر مركب مكون من رقم واحد يشير إلى أداء شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر. ويُحتسب مؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر على أساس مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين والمخزون من المشتريات.

وسجّل مؤشر مديري المشتريات ارتفاعًا للشهر الثالث على التوالي من 55.9 نقطة في يوليو إلى 58.2 نقطة في أغسطس 2021. ومثّلت القراءة الأخيرة ثاني أعلى تحسّن عام في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة منذ بدء الدراسة في أبريل من العام 2017. وسجّل المؤشر الرئيسي أعلى قراءة له في يوليو 2020 نتيجة إعادة فتح الاقتصاد بعد إجراءات الإغلاق الأولى المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وسجّل النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة تحسّنًا للشهر الرابع عشر على التوالي، ما يمثل أطول سلسلة نمو مُسجّلة في تاريخ الدراسة.

وأشارت بيانات القطاعات الفرعية إلى تسجيل نمو في جميع القطاعات الرئيسية الأربعة، حيث كان قطاع البيع بالجملة والبيع بالتجزئة الأقوى أداءً، تبعه قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات والإنشاءات بالترتيب.

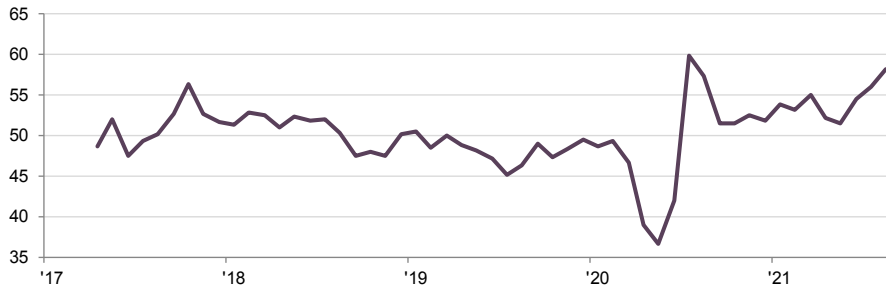
أشارت أحدث بيانات دراسة مؤشر مديري المشتريات التابع لمركز قطر للمال إلى أنّ اقتصاد شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة انطلق بقوة في أغسطس 2021. وتحسّن النشاط التجاري الكلي لشركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة بأعلى معدّل له منذ يوليو 2020 وبثاني أعلى معدّل مُسجّل منذ بدء الدراسة في أبريل 2017. وسجّلت المؤشرات الرئيسية للإنتاج والطلبات الجديدة أعلى معدلات النمو في تاريخ الدراسة باستثناء التعافي لمرة واحدة والمُسجّل في شهري يوليو وأغسطس من العام 2020 بعد تخفيف إجراءات الإغلاق. ويبيّن النمو المزدهر للأعمال الحالية والمستقبلية بمستقبل إيجابي للاقتصاد غير النفطي في قطر وتجاوزت الصادرات الآن مستوياتها ما قبل الجائحة في عدد متزايد من الأسواق الأجنبية.

يتمّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على الدراسة من لجنة تضمّ 400 شركة تقريبًا من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالتجزئة والبيع بالجملة إلى جانب الخدمات، كما أنّها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وذلك وفقًا لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

ومؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر التابع

مركز قطر للمال PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسّن منذ الشهر الماضي



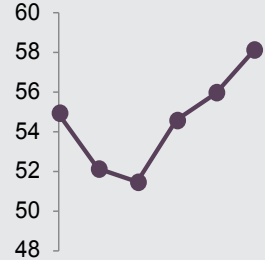
مركز قطر للمال PMI

أغسطس 21'

58.2

يوليو: 55.9

مارس 21' - أغسطس 21'



تابع نظرة عامة...

المحتويات

نظرة عامة وتعليق

الإنتاج والطلب

توقعات الشركات

التوظيف والقدرات

الشراء والمخزون

الأسعار

مؤشر PMI العالمي

المنهجية

معلومات إضافية

وارتفعت كميات مستلزمات الإنتاج التي طلبتها شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة بثاني أعلى معدل لها في تاريخ الدراسة في أغسطس 2021 نظرًا لسعي الشركات إلى دعم عملياتها التجارية على المدى القريب. وكانت توقعات الإنتاج هي الأعلى منذ شهر أكتوبر 2020.

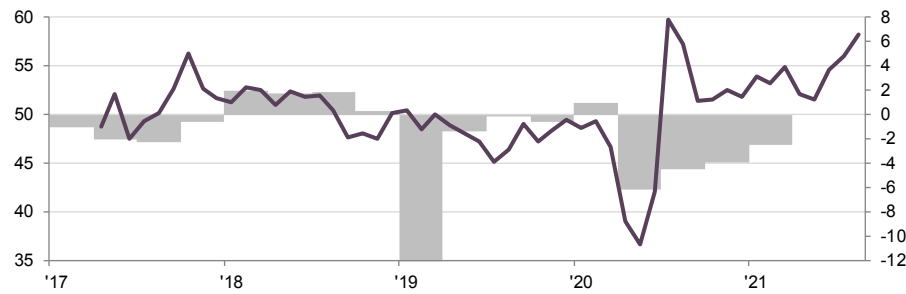
وزادت الضغوط التضخمية المتعلقة بالأسعار في أغسطس 2021 وسجل متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج ارتفاعًا للمرة الرابعة في الأشهر الخمسة الأخيرة. وتعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار شراء المواد الخام وباقي مستلزمات الإنتاج، بينما كانت تكاليف الموظفين أعلى بدرجة طفيفة مقارنة بشهر يوليو 2021. وارتفعت أسعار السلع والخدمات بأسرع وتيرة لها منذ شهر مارس 2021.

وتأثرت قراءة مؤشر مديري المشتريات الرئيسي إيجابيًا بأربعة من أصل خمسة من مكوناته في أغسطس 2021، باستثناء مكون مواعيد تسليم الموردين الذي كانت مساهمته معتدلة بدرجة كبيرة. وتعزى ارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات بواقع 2.3 نقطة في أغسطس مقارنة بشهر يوليو 2021 بصفة أساسية إلى ارتفاع مكونات الطلبات الجديدة (+1.1 نقطة) والإنتاج (+0.9 نقطة) والتوظيف (+0.2 نقطة) والمخزون من المشتريات (+0.1).

وجاء الارتفاع الملحوظ في مستوى الإنتاج نتيجة للارتفاع الكبير في الطلبات الجديدة في أغسطس 2021. وسجل مستوى الطلب نموًا بمعدل يُعد من أسرع المعدلات المسجلة في تاريخ الدراسة، باستثناء أعلى ارتفاعين في الطلبات الجديدة في يوليو وأغسطس 2020. ونتيجة لذلك، ارتفع مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة للشهر الحادي عشر على التوالي في أغسطس 2021 رغم الارتفاع الإضافي في أنشطة التوظيف.

الناتج المحلي الإجمالي القطري
نسبة/سنة

مؤشر مديري المشتريات لقطر
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



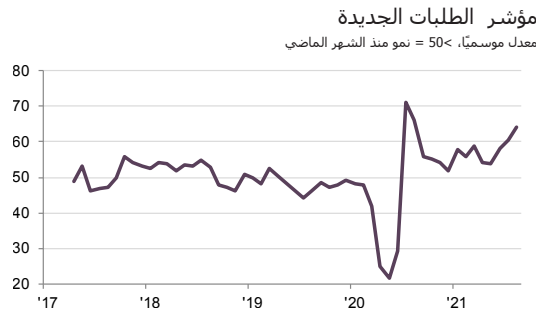
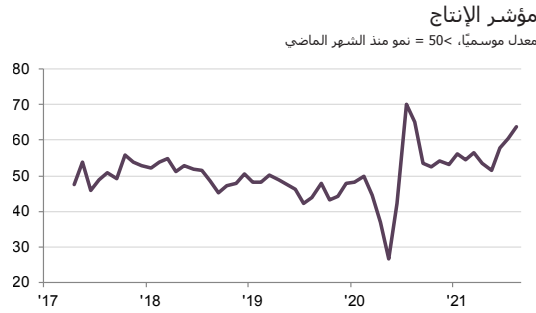
المصادر: مركز قطر للمال، مجموعة IHS Markit، جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر.

تعليق

الشيخة العنود بنت حمد آل ثاني، نائب الرئيس التنفيذي - الرئيس التنفيذي للأعمال، هيئة مركز قطر للمال:

"يشير الارتفاع المتواصل والقراءات الإيجابية لمؤشر مديري المشتريات إلى التعافي القوي للناتج المحلي الإجمالي الرسمي في الربعين الثاني والثالث من العام الحالي، مما يؤكد على المتانة والمرونة التي أظهرها الاقتصاد القطري في الآونة الأخيرة. فقد ارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات للشهر الثالث على التوالي في أغسطس 2021 إلى ثاني أعلى مستوى مسجل منذ تاريخ بدء الدراسة عام 2017، مشيرةً إلى تحسن عام سريع في النشاط التجاري. وسجل مؤشر مديري المشتريات أعلى قراءة شهرية بعد تخفيف إجراءات الإغلاق في يوليو 2020. وكان معدل نمو مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة هو ثالث أعلى المعدلات المسجلة في تاريخ الدراسة، حيث تحسنت توقعات النشاط للعام المقبل بدرجة ملحوظة."

الإنتاج والطلب

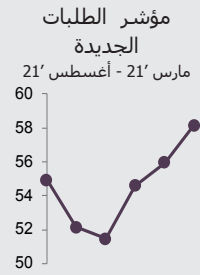
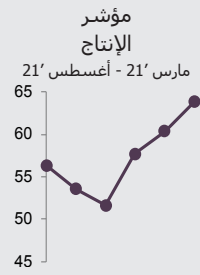


الإنتاج
سَجَّلَ النشاط التجاري في شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة ارتفاعًا للشهر الرابع عشر على التوالي في أغسطس 2021، ما يمثل أطول سلسلة نمو مُسجَّلة منذ بدء الدراسة في أبريل 2017. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدّل النمو في مؤشر الإنتاج للشهر الثالث على التوالي وكان ثالث أعلى معدّل في تاريخ الدراسة.

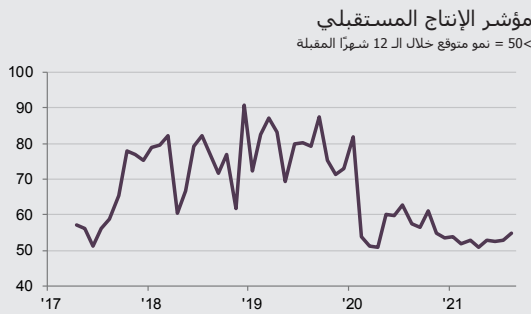
وحققت قطاعات البيع بالجملة والبيع بالتجزئة والصناعات التحويلية أعلى معدّلات النمو في النشاط التجاري، واستمرّ النشاط التجاري لقطاع الخدمات بالتعافي.

الطلبات الجديدة

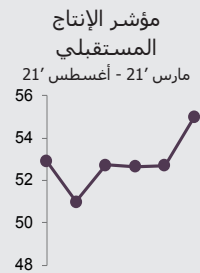
ارتفعت الطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة للشهر الرابع عشر على التوالي في أغسطس 2021، ما يمثل أطول سلسلة نمو مُسجَّلة في تاريخ الدراسة. وسَجَّلَ معدّل النمو في الطلبات الجديدة أعلى مستوى له في اثني عشر شهرًا وكان ثالث أعلى معدّل مُسجَّل في تاريخ الدراسة. وظلّ معدّل النمو في الطلب مرتفعًا على مستوى القطاعات الفرعية، حيث حلّ قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الأولى.



توقعات الشركات



ظَلَّتْ توقعات شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة بشأن النشاط التجاري خلال العام المقبل إيجابية في أغسطس 2021. بالإضافة إلى ذلك، تعززت الثقة في النشاط التجاري بسبب ارتفاع المؤشر إلى أعلى مستوى له في عشرة أشهر. وعلى مستوى القطاعات الفرعية، كان مستوى الثقة في قطاع الصناعات التحويلية هو الأعلى بينما كان الأدنى في قطاع الخدمات.



التوظيف والقدرات

التوظيف

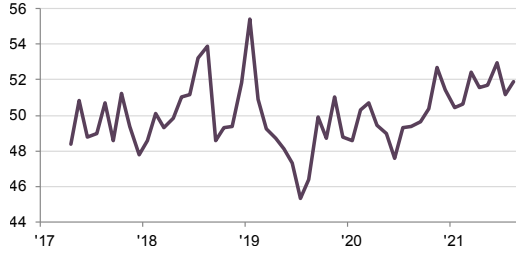
ارتفعت معدلات التوظيف في شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة للشهر الحادي عشر على التوالي في أغسطس 2021، لتمدد بذلك سلسلة النمو الحالي في أعداد الموظفين. وسجلت القطاعات الأربعة الفرعية ارتفاعاً في أعداد الموظفين، حيث جاء قطاع الإنشاءات في المرتبة الأولى. وارتفع المعدل الكلي لاستحداث الوظائف من أدنى مستوى له في الأشهر الخمسة الأخيرة في يوليو 2021 وكان من بين أعلى المعدلات المسجلة في تاريخ الدراسة.

تراكم الأعمال غير المنجزة

في ضوء استمرار الطلبات الجديدة في اكتساب الزخم في أغسطس 2021، استمر الضغط على القدرة الإنتاجية لشركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة. وارتفعت الأعمال غير المنجزة للشهر الحادي عشر على التوالي وبمعدل شهري تغييراً طفيفاً مقارنة بشهر يوليو الذي كان الأعلى منذ سبعة أشهر. وسجلت الأعمال غير المنجزة ارتفاعات في جميع القطاعات الفرعية الأربعة، وخصوصاً قطاع الصناعات التحويلية.

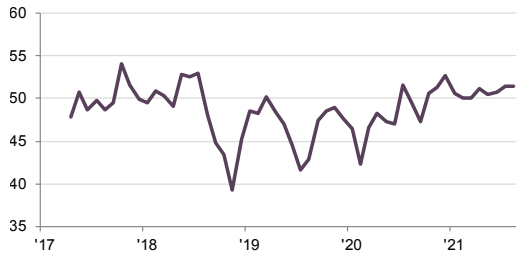
مؤشر التوظيف

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



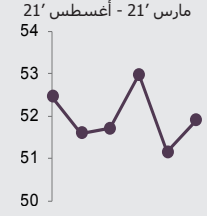
مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



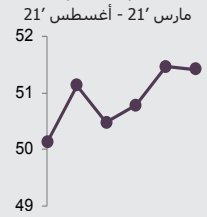
مؤشر

التوظيف



مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

غير المنجزة



الشراء والمخزون

حجم المشتريات

شهدت كميات مستلزمات الإنتاج التي طلبتها شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة ارتفاعاً في شهر أغسطس 2021 بأسرع معدل مُسجل منذ يوليو 2020. علاوة على ذلك، كان معدل نمو مؤشر عروض الشراء ثاني أعلى معدل مُسجل في تاريخ الدراسة. وتعدّ السلسلة الحالية لتوسّع مؤشر عروض الشراء لأربعة عشر شهراً أطول سلسلة مُسجلة منذ بدء الدراسة في أبريل من العام 2017. وأشارت بيانات القطاعات الفرعية إلى نمو قوي في الأنشطة الشرائية وخصوصاً في قطاعي الصناعات التحويلية والبيع بالتجزئة والبيع بالجملة.

مواعيد تسليم الموردين

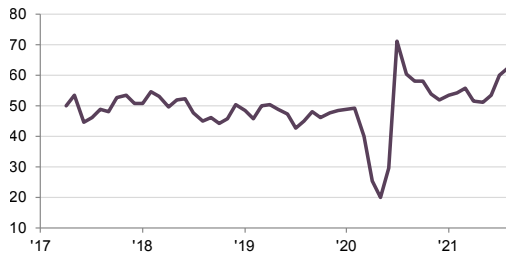
أشارت بيانات شهر أغسطس إلى ضغط ضعيف على القدرة الإنتاجية للموردين حيث لم يشهد متوسط المدة التي استغرقها الموردون لتسليم مستلزمات الإنتاج إلى شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة أي تغيير يُذكر في شهر أغسطس مقارنة بشهر يوليو 2021.

مخزون المشتريات

سجلّ مؤشر المخزون من المشتريات المعدّل موسميّاً قراءة أعلى من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة في أغسطس 2021، مشيراً إلى استمرار السلسلة الحالية لنمو مخزون شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة. وتسارع معدل نمو المخزون من المشتريات منذ شهر يوليو 2021.

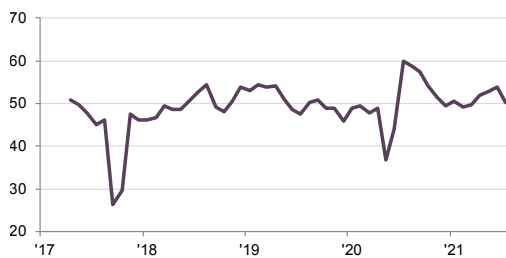
مؤشر حجم المشتريات

معدل موسميّاً، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



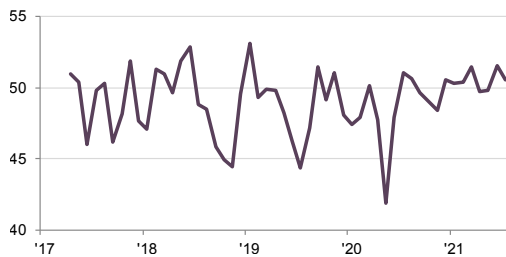
مؤشر مواعيد تسليم الموردين

معدل موسميّاً، < 50 = مواعيد أسرع منذ الشهر الماضي



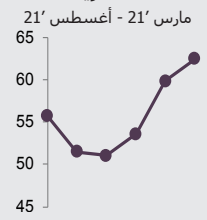
مؤشر مخزون المشتريات

معدل موسميّاً، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



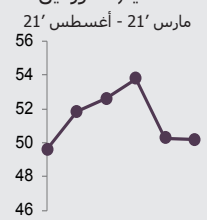
مؤشر حجم المشتريات

مارس 21' - أغسطس 21'



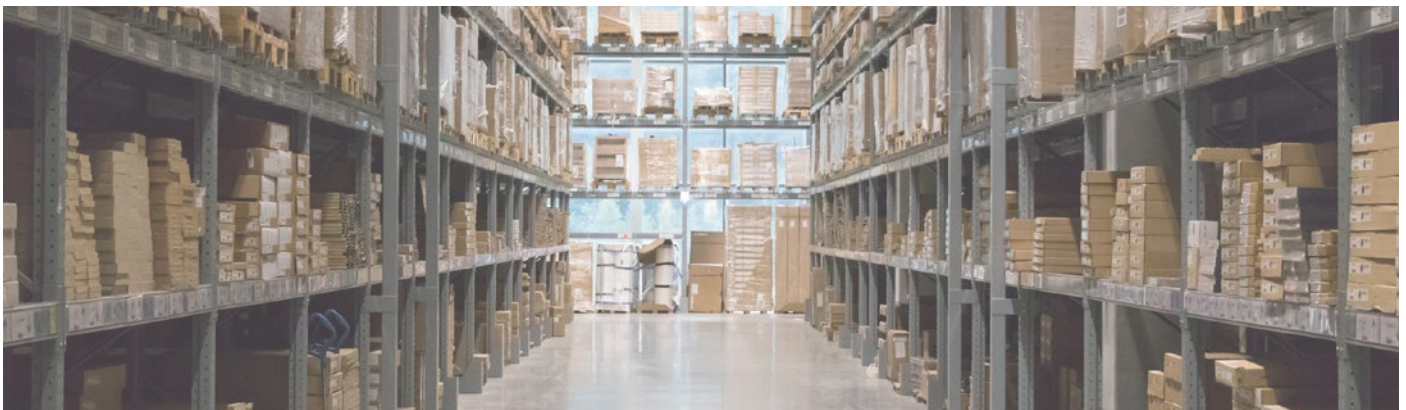
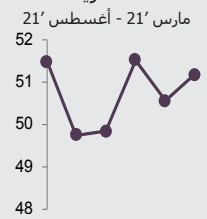
مؤشر مواعيد تسليم الموردين

مارس 21' - أغسطس 21'



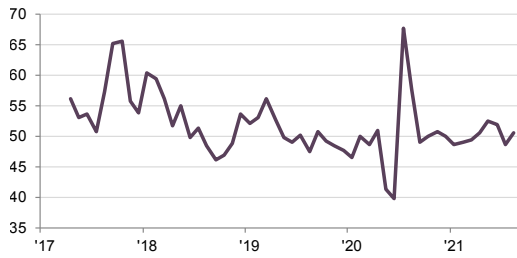
مؤشر مخزون المشتريات

مارس 21' - أغسطس 21'



الأسعار

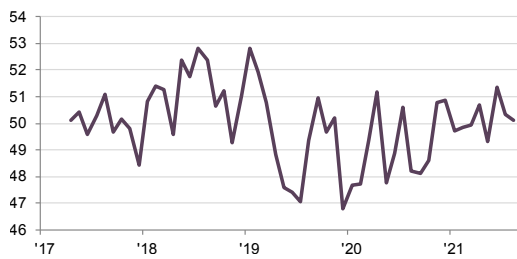
مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



مؤشر أسعار المشتريات
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



مؤشر تكاليف الموظفين
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



مؤشر أسعار الإنتاج
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

سَجَل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج المُعَدَّل موسميًا قراءة أعلى من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة في أغسطس 2021، مشيرًا إلى ارتفاع أعباء التكلفة الإجمالية التي تتحملها شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة مقارنةً بشهر يوليو 2021. وارتفع إجمالي أعباء التكلفة أربع مرات خلال الأشهر الخمسة الأخيرة رغم أنَّ معدَّل التضخم في الفترة الأخيرة كان أدنى من شهري مايو ويونيو 2021.

أسعار المشتريات

ارتفع متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج التي تتحملها شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة للمرة الرابعة في الأشهر الخمسة الأخيرة في أغسطس 2021. ومع ذلك، كان معدل تضخم أسعار الشراء في فترة الدراسة الأخيرة طفيفًا بشكل عام.

تكاليف الموظفين

ارتفع متوسط الأجور والرواتب في شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة للمرة الرابعة في الأشهر الخمسة الأخيرة في أغسطس 2021. ومع ذلك، تراجع معدَّل تضخم تكاليف الموظفين بدرجة طفيفة.

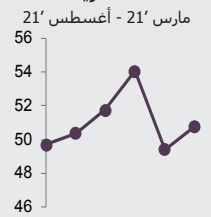
أسعار الإنتاج

رفعت شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة أسعار السلع والخدمات للمرة السادسة خلال الأشهر السبعة الماضية في أغسطس 2021، ما يشير إلى تحسُّن قدرة الشركات على التسعير بسبب زيادة الطلب على سلعها وخدماتها. وظل معدل التضخم طفيفًا بوجه عام، ولكنه ارتفع إلى أعلى مستوى له منذ شهر مارس 2021.

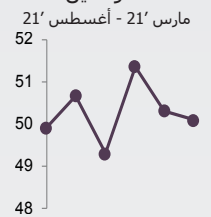
مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج
مارس 21' - أغسطس 21'



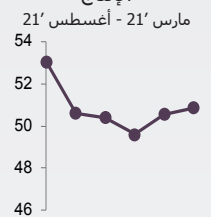
مؤشر أسعار المشتريات
مارس 21' - أغسطس 21'



مؤشر تكاليف الموظفين
مارس 21' - أغسطس 21'



مؤشر أسعار الإنتاج
مارس 21' - أغسطس 21'

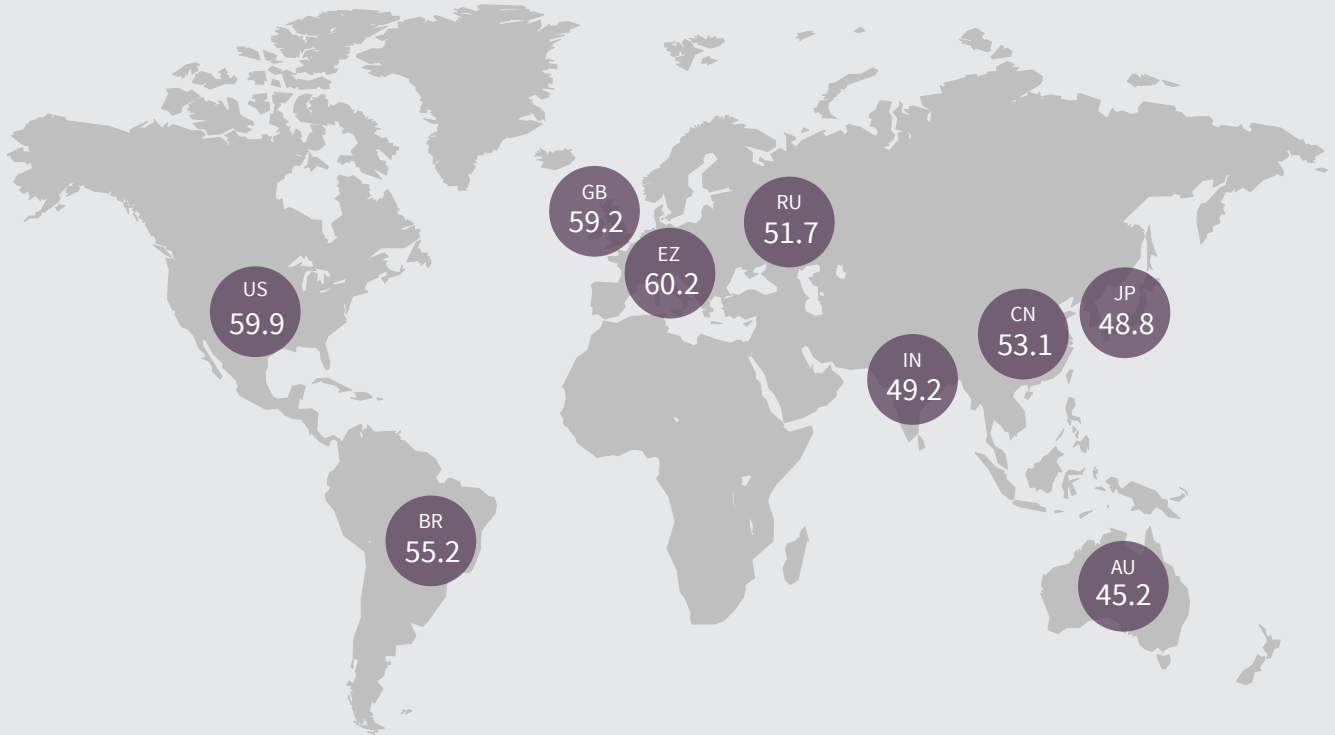


مؤشر PMI العالمي

مؤشر الإنتاج المركب، يوليو 2021

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي

مؤشر الإنتاج المركب هو متوسط محسوب وفق الناتج المحلي الإجمالي لمؤشر إنتاج التصنيع ومؤشر النشاط التجاري للخدمات.

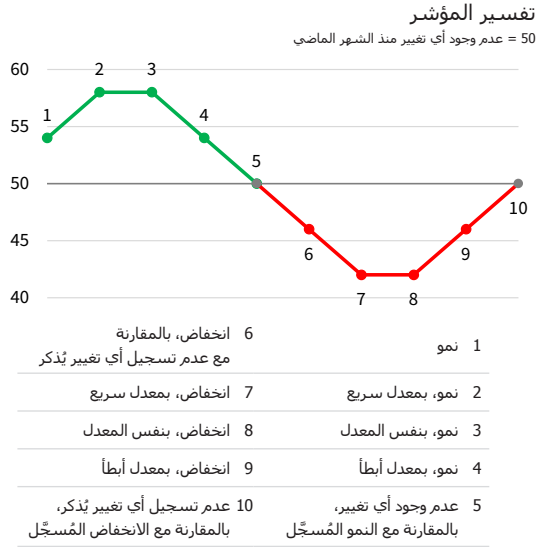


مؤشر الإنتاج المركب

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



المنهجية



يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر للمال بواسطة مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات والقوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. وتغطي الدراسة القطاعات التالية: الصناعات التحويلية، والإنشاءات، والبيع بالتجزئة والبيع بالجملة، والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

حجم هيئة الدراسة

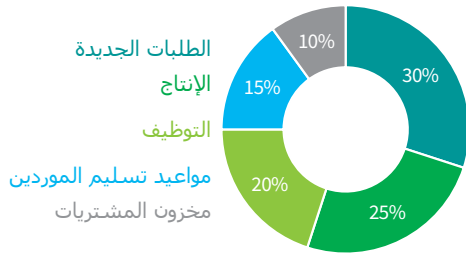
400

شركة

احتساب المؤشر

أعلى بنسبة مئوية
+
(النسبة المئوية
لعدم وجود تغيير)/2

أوزان مكونات مؤشر مديري المشتريات



تواريخ جمع بيانات الدراسة وتاريخ بدء الدراسة

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 25 أغسطس 2021.

جُمِعَت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2017.

تغطية القطاعات

تتضمن بيانات مؤشر مديري المشتريات ردود من الشركات العاملة في القطاعات المُصنَّفة وفقًا للرموز المقتبسة من التنيق الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد:

M	الأنشطة المهنية والعملية والتقنية	C	الصناعات التحويلية
N	أنشطة الإدارة وخدمات الدعم	F	الإنشاءات
P	التعليم*	G	التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة وتصليح السيارات والدراجات النارية
Q	أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي*	H	النقل والتخزين
R	الفنون والتسلية والترفيه	I	الفنادق وأنشطة خدمات المطاعم
S	أنشطة الخدمات الأخرى	J	المعلومات والاتصالات
* القطاع الخاص		K	الأنشطة المالية والتأمينية

للاستفسارات بشأن التقرير

qatarpmi@qfc.qa

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
+44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

مسؤولية الاتصال الإعلامي

منى جابر ال ثاني
مسؤولية العلاقات العامة
مركز قطر للمال
m.althani@qfc.qa

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفصلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.

ihsmarkit.com/products/pmi.html

نبذة عن IHS Markit

تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى معمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

حول مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمال متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة بوجه عام. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وترحيل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تناقصي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

تُرحب مركز قطر للمال بمجموعة كبيرة من شركات الخدمات المالية وغير المالية.

للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness@QFCAuthority
#QFCMeansBusiness

إجلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.